اقتتال داخلي.. واغتيال قيادات.. ووقف بعض الدعم الخارجي

تزايد عوائق تحول «النصرة» إلى جهة «مدنية»

الوطن - وكالات

لا يزال مشهد تحول تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابية إلى تنظيم «معتدل» أو «مدني» في محافظة إدلب يعترضه الكثير من العوائق، إن لناحية الاشتباكات بين التنظيم وحلفائه فيما يسمى «هيئة تحرير الشام»، أو استمرار تصفية قياداته على يد «مجهولين» من ناحية ثانية، عدا عن وقف الدعم من بعض الدول للتنظيم من جهة ثالثة.

وأكدت مصادر إعلامية معارضة، أن «القوة الأمنية» التابعة لـ«الإدارة العامة لـ(ميليشيا) جيش الفتح» الذي تقوده «النصرة»، أعادت هيكلة نفسها، لتعمل باسم «شرطة إدلب» وتتبع لما يسمى «حكومة الإنقاذ» العاملة في المناطق الخاضعة لـ«النصرة» شمال غرب البلاد.

ونقلت المصادر عن رئيس «قسم شرطة إدلب»، المدعو أبو محمد السوري، أنهم أعادوا هيكلة عملهم ونظموه الشهر الفائت، حيث باتوا يتبعون لما يسمى «وزارة الداخلية» ويعملون بالتنسيق مع «جهاز القضاء» في «وزارة العدل» التابعة لـ«الإنقاذ»، مشيراً إلى أنهم لم يباشروا عملهم بشكل كامل حتى الآن، حيث لا تزال إجراءات تجهيز المقر وتكليف المهام جارية.

وتتبع «القوة الأمنية» إلى غرفة عمليات «جيش الفتح» وشكلت بعد سيطرة الأخير على مدينة إدلب في آذار ٢٠١٥.

ورغم أن الخطوات السابقة تأتي في إطار مساعي تعويم «حكومة الإنقاذ» كغطاء مدني جديد تعمل في ظله «النصرة» إلا أن هذه المحاولات يشوبها الكثير من العوائق، أولها اقتتال «النصرة» مع حلفائها.

وأكدت مصادر إعلامية، أن «النصرة» شنت هجوماً أمس على مقرات ميليشيا «جند الملاحم» المنتشر مسلحوها في بلدات وقرى إبلين وبليون ومشون، التي سبق أن شكلتها «النصرة»، وما زاد الوضع تأزماً اعتقال «النصرة» لأمير «الملاحم» السعودي «أبو عبد الرحمن مكي»، في إبلين.

وكانت «جند الملاحم» أول من استُهدف في «تحرير الشام»، بعد تشكيلها بأسبوع في كانون الثاني الماضي، حيث قتل حينها أكثر من ١٢ مسلحاً منها، إثر قصف «التحالف الدولي» مقرا عسكريا، في مدينة سرمين بريف إدلب، التي كانت تعتبر المقر الرئيسي لميليشيا «جند الأقصى» سابقًا.

ولم يستبعد مراقبون أن يكون استهداف النصرة لـ«الملاحم» في إطار الصراع بين أبي محمد الجولاني زعيم النصرة وأيمن الظواهري زعيم تنظيم «القاعدة» أيضاً، حيث يواصل الجولاني اجتثاث «المهاجرين» من مناطق سيطرته.

عناصر من «هيئة تحرير الشام» واجهة جبهة النصرة في ريف حماة الشمالي (عن الإنترنت – أرشيف)

العائق الثاني أمام «النصرة» يتجلى بتواصل اغتيال قياداتها على يد «مجهولين»، حيث قتل يوم أمس مسلح تابع لها بإطلاق نار شمال مدينة إدلب، في وقت تعرض قائد ما يسمى «الشرطة الإسلامية» التابعة لها لمحاولة قتل بقرية بسقلا جنوب المحافظة.

وذكرت مواقع معارضة أن «مجهولين أطلقوا النار على العنصر على الطريق الواصل بين مدينتي حارم وسلقين شمال مدينة إدلب، ما تسبب بمقتله، على حين انفجرت عبوة ناسفة في سيارة قائد «الشرطة الإسلامية» خالد أنيس الموسى في قرية بسقلا جنوب مدينة إدلب، من دون معرفة مصيره، بينما جرح مدير ما يسمى «مؤسسة الكهرباء» التابعة لـ«الإدارة المدنية للخدمات» وموظفان اثنان الأحد، بانفجار عبوة ناسفة بسيارتهم في مدينة خان شيخون جنوب إدلب أيضاً.

مواقع أخرى تحدثت عن مقتل أربعة أشخاص بينهم طفل، إثر انفجار سيارة تابعة لـ «النصرة» عند دوّار المحراب شرقي مدينة إدلب مساء الأحد.

في الأثناء أقدم «مجهولون» على اقتحام مقر «الفرقة ٢٣» في أورم الكبرى في ريف حلب الغربي وسرقوا جميع محتوياته بما فيها سيارات تابعة للفرقة المتحالفة مع النصرة.

يأتي ذلك بعد يوم من توقف دعم بريطانيا لما يسمى «شرطة حلب الحرة» وذلك بعد إيقاف الحكومة البريطانية تمويل برنامج دعم برنامج «العدالة والأمان المجتمعي» (أجاكس) لها.

وكشفت صحيفة «التايمز» البريطانية، تعليق بريطانيا لتمويل البرنامج بعد وصول التمويل إلى أيدي «جماعات متطرفة» وتكشّف حقائق مثيرة للجدل حوله، من بينها تدخل «النصرة» في تعيين الضباط، على حد وصف الصحيفة.

وكشف أحدهم وفق مواقع معارضة أن الضابط كان يتقاضى ٣٠٠ دولار أميركي شهريا في حين كان العنصر يتقاضى ١٢٥ دولاراً مع منحة قيمتها ٢٥ دولاراً كل أربعة أشهر.

الأردن يحكم على خمسة سوريين متهمين في «قضية الركبان»

وكالات

أصدرت محكمة أمن الدولة في الأردن أمس، أحكاماً على خمسة سوريين ينتمون لتنظيم داعش الإرهابي، متهمين بتفجير سرية عسكرية أردنية، العام الماضي، في منطقة الركبان على الحدود السورية الأردنية، تراوحت بين الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والحبس.

وبحسب موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري، قضت المحكمة بالإعدام شنقا حتى الموت على المتهم الأول بقضية الركبان، كما قضت بوضع ثلاثة متهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وحبس المتهم الخامس عامين بتهمة دخول الأراضي الأردنية بطريقة غير مشروعة.

وكان تنظيم داعش استهدف سرية عسكرية تابعة للجيش الأردني في منطقة الركبان على الحدود السورية الأردنية في حزيران العام الماضي، أسفرت عن سقوط سبعة عسكريين أردنيين وإصابة خمسة عشر آخرين.

وقضت المحكمة بتعديل التهمة المسندة للمتهمين من الأول وحتى الرابع من جناية القيام بأعمال إرهابية باستخدام مواد متفجرة أفضت إلى موت إنسان، والحكم على المتهم الأول بالإعدام شنقاً حتى الموت بعد أن توصلت إلى أنه كان على صلة مع منفذ العملية، بينما قررت أخذ ثلاثة متهمين بالأسباب المخففة التقديرية وتخفيض العقوبة بحقهم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

وقررت المحكمة في جلستها التي عقدتها برئاسة رئيس المحكمة القاضي العسكري الأردني العقيد محمد العفيف ووسط إجراءات أمنية مشددة إدانة المتهم الخامس بتهمة دخول الأراضي الأردنية بطريقة غير مشروعة وتبرئته من باقي التهم وحبسه مدة عامين.

وكان المتهمون الخمسة «السوريو الجنسية» قد واجهوا تهماً يصل الحكم فيها إلى الإعدام، بحسب ما نشرت وكالة الأنباء الأردنية، نقلًا عن رئيس محكمة أمن الدولة، وسبق أن طلبوا من المحكمة «الشفقة والرحمة» في الجلسات السابقة. يشار إلى أن الجهاز الأمني في القوات المسلحة الأردنية، تمكن من القبض على المتهمين بتفجيرات الركبان بعدما تبين أنهم من المنتمين لداعش وعلى صلة بتلك التفجيرات.

من جانبها، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أن المتهمين السوريين ألقي القبض عليهم من الاستخبارات الأردنية في شباط الماضي، على الحدود السورية الأردنية وهم، نجم عبد الله عمور، أحمد مغشي البدور، فادي أرشيد العمور، خليف فندي غياث، وأحمد هلال العلي، بعدما اشتبه بانتمائهم لداعش.

وتعد منطقة الركبان بمنزلة «خاصرة رخوة» للأردن، بحسب تصريحات مسؤولين أردنيين، دعوا مراراً لتشديد مراقبتها، منعاً لدخول لاجئين سوريين من مخيم هذه المنطقة إلى الأراضي الأردنية.

مع احتدام الصراع السياسي داخل ألمانيا.. اللاجئون مستمرون بالعودة

سامر ضاحي- وكالات

على حين تشهد ألمانيا صراعاً بين أحزابها السياسية حول إعادة «اللاجئين» السوريين مع الانفراجة التي تشهدها البلاد، تستمر عودة العائلات بسلالة عبر مطار دمشق الدولي، على حين يعود بعضهم لقضاء العطلة فقط. ومؤخراً أعلنت وزارة الداخلية الألمانية عن مكافأة مالية تصل إلى ثلاثة آلاف يورو للعائلات و١٠٠٠ يورو للأفراد اللاجئين الذين رفضت طلبات لجوئهم، في حال قرروا العودة إلى بلادهم، ومن هؤلاء السوريون.

في مقابل ذلك شهدت الساحة الألمانية صراعاً سياسياً على خلفية الموقف من الانتخابات الأخيرة والتعقيدات التي تواجه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في تشكيل حكومة جديدة إذ تواجه شبح التوجه لانتخابات جديدة.

فوزير داخلية ولاية بافاريا يواخيم هيرمان دعا أمس الأوّل إلى إعادة تقييم الأوضاع الأمنية في سورية بهدف البدء بإبعاد مرتكبي الجرائم وأصحاب السجلات الإجرامية من بين السوريين المقيمين في ألمانيا، وقدم مثالاً على ذلك «وجود مناطق آمنة في سورية في ريف حلب حيث يعود لاجئون سوريون من تركيا إلى هذه المناطق» على حد تعبيره، وأضاف هيرمان: إن معايير الإبعاد لمرتكبي الجرائم الخطرة كالاغتصاب والقتل يجب ألا تكون مماثلة لمعايير إبعاد باقي اللاجئين.

موقف هيرمان قابله موقف متشدد لوزير المستشارية الألماني ومسؤول ملف اللاجئين في الحكومة الألمانية بيتر ألتماير الذي أعلن صراحة معارضته للخطة المقترحة من وزراء داخلية حزب الاتحاد المسيحي والقاضية برفع الحظر عن ترحيل اللاجئين السوريين إلى سورية.

وصرح ألتماير، الذي يعتبر من أهم مستشاري المستشارة أنجيلا ميركل، لصحيفة بيلد أم زونتاغ» الألمانية أمس الأوّل: إن الحرب في سورية لم تنته بعد وإن الكثير من السوريين ما زالوا يهربون من نظام (الرئيس) بشار الأسد الذي ما زال يحتفظ لنفسه بالسلطة» لافتاً إلى أن «القليل جداً من الناس سيقبلون العودة طواعية إلى سورية».

وفي ظل التجاذبات الأخيرة كانت عودة العائلات مستمرة إلى سورية دون عوائق، وذكرت إحدى السيدات لـ«الوطن» أنها عادت وأطفالها الثلاثة إلى سورية منذ أيام عبر مطار دمشق الدولي، على حين بقي زوجها في ألمانيا، مشيرة إلى أن أياً من الجهات المختصة لم تعترض سبيل عودتها، مؤكدة أن الشرطة في المطار لم تحقق معها وأنها تتنقل في دمشق بحرية تامة. وعلمت «الوطن» من السيدة المذكورة التي تحفظت على ذكر اسمها أن العديد من العائلات التي تعرفهم عادوا قبلها إلى سورية دون عوائق سواء عبر مطار دمشق أم عبر الأراضي اللبنانية، ومنهم من عاد «لقضاء عطلة فقط».

بدوره نشر مدير المكتب الإعلامي في وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية محمد العمري أمس الأوّل على صفحته الشخصية في «فيسبوك» أنه «بعد عمل وجهد من المبادرة الأهلية للمصالحة الوطنية في سورية وبإشراف الوزارة» تم منذ قليل استقبال أول عائلة سورية مهجرة عائدة من ألمانيا «وهي أول عائلة مهجرة تعود عن طريق مطار دمشق الدولي» وذلك على الرغم من أن العديد من العائلات عادوا عبر المطار نفسه ومنهم السيدة لكن قد لا يكون ذلك بالتنسيق مع وزارته.

«لافارج» تقر بارتكاب أخطاء غير مقبولة في سورية

وكالات

أقر رئيس مجموعة «لافارج هولسيم» الفرنسية السويسرية للاسمنت والبناء، بيت هيس أن الشركة ارتكبت أخطاء غير مقبولة في سورية، وأنه كان على الشركة وقف نشاطها في هذا البلد قبل وقت طويل.

جاء ذلك، في أعقاب توجيه القضاء الفرنسي الاتهام إلى ثلاثة من كبار مديريها بتمويل تنظيم داعش الإرهابي.

وكان رئيس شركة «لافارج هولسيم» التنفيذي اريك أولسن ترك منصبه بعد إقرار الشركة في نيسان الماضي بدفع أموال إلى تنظيمات إرهابية فيما خلص تحقيق داخلي مستقل إلى أن الشركة أبرمت عبر وسطاء اتفاقات مع تنظيمات إرهابية بينها داعش وقدمت مدفوعات للحماية كي يبقى مصنعها مفتوحاً في منطقة كان ينتشر فيها الإرهابيون شمال سورية.

وقال بيت هيس في مقابلة مع صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء: إن أخطاء غير مقبولة تم ارتكابها والشركة تدينها وتأسف لها.. ربما تم الانسحاب من سورية بعد فوات الأوان» مضيفاً: إن المجموعة الصناعية «تمر بمرحلة صعبة تؤثر على سمعتها». وبسؤاله عما إذا كان رئيس لافارج التنفيذي برونو لافونت قبل اندماجها مع هولسيم يعرف بأمر تقديم الأموال، قال هيس، وفق ما نقلت وكالة «رويترز» للأنباء: «لم أكن بالشركة حينها لكن ليس لدي أي سبب للشك بشأن برونو لافونت في ضوء تحقيقنا الداخلي».

وتابع هيس: «إنه لا يوجد سبب لتغيير اسم الشركة. ببساطة لن يحل تغيير الاسم أي شيء».

ووجه قضاة التحقيق اتهامات إلى اثنين من مديري لافارج، فريدريك جوليبوا، وبرونو بيشو، بالإضافة إلى مدير الأمن جان كلود فيار، من بينها تمويل منظمة إرهابية وتعريض حياة الآخرين للخطر.

وأوضحت المجموعة المنبثقة من اندماج الفرنسية «لافارج» والسويسرية «هولسيم» في تموز الماضي، في بيان أنها اتخذت على الفور الإجراءات اللازمة لدراسة الوقائع بإشراف لجنتيها المالية والمحاسبة، حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وكانت صحيفة «لوموند» الفرنسية كشفت العام الماضي عن حصولها على رسائل ووثائق خاصة بشركة لافارج تبين العلاقة التي تربطها بتنظيم داعش والاتفاقات التي عقدتها معه بما فيها بيع النفط الذي يسرقه مقابل استمرار الإنتاج في المصنع الذي دشنته عام ٢٠١٠ في سورية وبيع السلع والمواد التي تقوم بإنتاجها في المناطق التي ينتشر فيها مسلحو التنظيم.

وشدد المساعد السابق للمدير التنفيذي العام كريستيان هيرو على أن السلطات الفرنسية وافقت على بقاء الشركة حتى في ظل وجود تنظيم داعش الإرهابي في المنطقة التي تعمل فيها، مبيناً أن «وزارة الخارجية الفرنسية قالت إن علينا الصمود وأن الأمور ستستتب».

يشار إلى أن فرنسا قامت إلى جانب الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بدعم التنظيمات الإرهابية في سورية على مدى السنوات الماضية بالمال والسلاح وتوفير الغطاء السياسي لها ووفقا لإحصاءات رسمية فإن أكثر من ألف فرنسي انضموا إلى هذه التنظيمات بما فيها تنظيم داعش.

مساع دبلوماسية لوقف العبث الأميركي بالقدس

أكد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات أن الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي لن يغير من مكانتها القانونية التي ضمنتها الشرعية والقانون الدولي.

وأضاف أمس: إن هذه الخطوة ستضع الولايات المتحدة ذاتها بمعزل عن المنظومة والإرادة الدولية وستخرجها من عملية التسوية، حيث إن أية دولة تتخذ مواقف معادية للقانون الدولي وللحقوق الوطنية الأساسية لشعبنا الفلسطيني غير مؤهلة أن تكون جزءا من المنظومة الدولية أو أية عملية سياسية محتملة.

وقال عريقات: «إذا كانت الولايات المتحدة تنوي بالفعل اتخاذ قرارها بضرب القانون الدولي عرض الحائط، وإذا سمحت دول العالم بالتلاعب بالقانون الدولي ولم تطلق موقفا حاسما وحقيقيا لحماية منظومة القانون الدولي، فهي تتحمل المسؤولية السياسية والقانونية والأخلاقية لإنهاء النظام الدولي، كما نعرفه اليوم، وخلق حالة من الفوضى الدولية لا تحمد عقباها».

ودعا عريقات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وجميع دول العالم إلى توضيح وإعلان مواقفها من معاداة منظومة القانون الدولي.

بدوره أعلن وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي أنه أبلغ نظيره الأميركي ريكس تيلرسون بموقف عمان السلبي من احتمال اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال.

وكتب الصفدي في تغريدة على صفحته في «تويتر»: «تحدثت هاتفياً مع وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون حول التداعيات الخطرة لقرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل إن اتخذ، وتبعات مثل هذا القرار التي ستتبدى غضباً عارماً على امتداد العالمين العربي والإسلامي ومزيداً من التوتر وتقويضاً لجهود تحقيق السلام».

إلى ذلك قال نائب رئيس الوزراء التركي بكر بوزداج أمس إن اعترافاً أميركياً رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل سيتسبب في حدوث كارثة ويقود إلى صراع جديد في الشرق الأوسط.

وقال بوزداج وهو المتحدث باسم الحكومة للصحفيين بعد اجتماع لمجلس الوزراء إن وضع القدس محدد في اتفاقات دولية والحفاظ عليه ضروري للسلام في المنطقة.

في سياق متصل دعا المندوبون الدائمون لمنظمة التعاون الإسلامي في ختام اجتماع عُقد أمس بناء على طلب فلسطيني الولايات المتحدة الأميركية إلى عدم اتخاذ أي قرار من شأنه تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس.

وقال بيان صدر عن الاجتماع الذي عقد في مدينة جدة السعودية «طالب (المجتمعون) الدول كافة، بما فيها الولايات المتحدة بعدم الاعتراف بأية تغييرات في خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بمدينة القدس».

وأضاف البيان «ويهيب بها (الولايات المتحدة) أن تميز في معاملاتها بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس، وعدم الإقدام على تشجيع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على مخططاتها الاستعمارية التي تسعى إلى السيطرة على مدينة القدس وتهويدها».

ورأى المجتمعون أن مواصلة محاولات إحداث تغييرات في مدينة القدس «ستشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة والعالم».

كما واصل الرئيس الفلسطيني محمود عباس تحركه العربي والدولي لشرح خطورة الخطوة الأميركية المحتملة.

وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية إن عباس بعث أمس رسائل خطية إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وأمير الكويت صباح الأحمد الصباح لشرح خطورة مثل هذه الخطوة.

هذا وحذرت حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني من العواقب الخطيرة التي سيتركها أي تحرك سلبي جديد تجاه مدينة القدس المحتلة.

وقال المتحدث باسم الحكومة يوسف المحمود في بيان نقلته وكالة وفا الفلسطينية: «إن أي قرار كنقل السفارة الأميركية إلى مدينة القدس المحتلة أو فرض تغيير وضعها وإزاحته عن طبيعته وحتميته كتسميتها عاصمة لـ«إسرائيل» سيعتبر استكمالاً للمخططات الاستعمارية التي فرضت وتفرض على فلسطين بالقوة».

وشدد المحمود على أن الولايات المتحدة في حال أقدمت على أي من الخطوات التي يتم الحديث عنها حالياً تجاه القدس فإنها ستجبر القيادة الفلسطينية على اتخاذ إجراءات فورية في المقابل تفقدها مسؤولياتها وموقعها إزاء العملية السياسية ورعاية عملية السلام.

على حين أعلن مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الدبلوماسية مجدي الخالدي: «أن هذا القرار في حال اتخذ فإنه يهدد العملية السياسية وجهود صنع السلام».

من جهتها رأت وزارة الخارجية الفلسطينية أن التوقعات تشير إلى أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يستعد لإصدار بيان رئاسي يعترف فيه بأن «القدس عاصمة لإسرائيل» محذرة من أن ذلك أن حصل سيشكل «انقلاباً دراماتيكياً على الموقف الأميركي التقليدي».

وكالات

يهود متطرفون يسيرون في منطقة جبل الزيتون في مدينة القدس (أ.ف.ب)

باريس تكشف عن عقود كبيرة مع الدوحة

وزير خارجية قطر يحضّر ونظراؤه للقمة الخليجية اليوم في الكويت

أنهى وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعهم في الكويت أمس وهو الأول منذ اندلاع أزمة قطر في حزيران، وغادر الوزراء قاعة الاجتماع رافضين الحديث عما دار خلاله وكان الاجتماع يهدف إلى التحضير لقمة دول مجلس التعاون التي تبدأ أعمالها اليوم الثلاثاء وتستمر يومين وهي الأولى منذ اندلاع أزمة قطر مع السعودية والإمارات والبحرين ومصر. وحتى الآن لم يتم تأكيد حضور زعماء دول المجلس للاجتماع الذي تستضيفه الكويت. لكن وزير الخارجية القطري قال يوم الأحد إن أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني سيشارك في القمة الخليجية.

هذا والتقى وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، نظراءه من الدول المشاركة في مقاطعة الدوحة، أثناء الاجتماع الوزاري لمجلس التعاون الخليجي الذي افتتح في الكويت. وظهر الوزير القطري على مائدة اجتماع المجلس الوزاري، أمس، بحضور نظرائه السعودي والبحريني والعماني والكويتي إلى جانب وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي.

وأكد وزير الخارجية الكويتي صباح الخالد في كلمة افتتح بها الاجتماع بقوله: «لست بحاجة إلى التأكيد على أهمية هذا اللقاء المبارك، الذي يدون حجم إرادتنا للعبور إلى فصل نجدد فيه طاقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لمواصلة مسيرة العمل بقوة وعزم، مستخلصين أفضل العبر من مجموع التجارب التي عشناها في مسيرة المجلس» بحسب وكالة الأنباء الكويتية «كونا».

ويرى مراقبون أن انعقاد هذا الاجتماع لن يكون له تأثير كبير على مقاطعة قطر، فكل الدلائل تشير إلى أن المواقف لم تتغير بعد، والتصريحات المتبادلة لا تزال على حالها.

من جهة أخرى قال مصدر بالرئاسة الفرنسية إن فرنسا تقترب من إبرام عقود كبيرة في المجال العسكري ومجال النقل مع قطر خلال زيارة يقوم بها الرئيس إيمانويل ماكرون إلى هناك يوم الخميس. وأمام قطر الخيار لشراء ١٢ طائرة مقاتلة أخرى من طراز رافال التي تنتجها شركة داسو، بعدما اشترت ٢٤ طائرة من هذا الطراز في ٢٠١٥ مقابل ستة مليارات يورو (٧,١١ مليارات دولار). وقال مسؤولون إن الصفقة قد تكتمل هذا الأسبوع. ويجري الطرفان محادثات أيضاً بشأن شراء ٣٠٠ مركبة مدرعة من طراز (بي. سي. آي) من شركة نكستر الفرنسية وبشأن عقد قيمته ثلاثة مليارات يورو لإدارة مترو الدوحة مدة ٢٠ عاماً. وقال المصدر الرئاسي للصحفيين أمس «المناقشات جارية... تكلمنا بشأن ملفات عديدة تقترب من نقطة النضج، لكني أفضل أن أكون محتاطاً أكثر وأنتظر حتى الخميس».

وترتبط باريس بقطر علاقات تجارية وسياسية وعززت فرنسا مصالحها في مجال الأعمال هناك، كما تشجع فرنسا البلد الخليجي الغني بالغاز على الاستثمار لديها. وتملك قطر بالفعل أصولاً في فرنسا بحوالي ١٠ مليارات دولار.

وحاولت باريس أيضاً لعب دور الوسيط في خلاف بدأ في أوائل حزيران عندما قطعت السعودية والبحرين والإمارات ومصر العلاقات السياسية والتجارية مع قطر.

ومنذ ذلك الحين تحاول قطر تعزيز قوة جيشها بما يشمل توقيع صفقات مع الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا لشراء عتاد عسكري.

وكالات

الوطن
عين على الوطن... سورية يومية سياسية مستقلة
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس الإدارة: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١
فاكس التحرير ٨٨٢٧٩٨٤٠ - ٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ - ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠